

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
مركز الوثائق

تحت المرافقة وبلغ برقم ٨/١١٢
١٨/٢/١٤١٨ هـ

وزارة التعليم



مجلس الوزراء
١٨/٢/١٤١٨ هـ

قرار رقم (٣٣) وتاريخ ١٨/٢/١٤١٨ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/٦٤٥
وتاريخ ١٩/٨/١٤١٧ هـ المشتملة على قرار مجلس التعليم العالي رقم
١٤١٧/٤/٥ وتاريخ ١٤١٧/٢/٧ هـ لمعالجة مشكلة القبول في الجامعات وعلى
برقيات معالي وزير التعليم العالي رقم ٣٤/١/١٤١٧/٢/٢٠١٧ وتاريخ
١٤١٧/٢/١٤ هـ ورقم ٢/٤٠٨ وتاريخ ١٤١٧/٤/١٨ هـ ورقم ٢/٨٠٦
وتاريخ ١٤١٧/٦/٣٠ هـ في هذا الصدد .

وبعد الاطلاع على برقية معالي وزير التعليم العالي رقم ٣٤/١/١٤١٧/٢/٢٠١٧
وتاريخ ١٤١٧/٢/١٤ هـ بشأن طلب الموافقة على انشاء ثلاث كليات للمجتمع
في كل من حائل وتبوك وجازان .

وبعد الاطلاع على برقية معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس
ادارة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني رقم ٤٦٣/١/١٤١٧ وتاريخ
١٣/٥/١٤١٧ هـ بشأن طلب معاليه البدء الفوري بتنفيذ الكليات التقنية الخمس
التي سبق اعتمادها من مجلس التعليم العالي وصادر الامر السامي رقم
٧/ب/٩٠٤٥ وتاريخ ١٤١٦/٦/٢١ هـ بانشائها .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٧١ وتاريخ
١٤١٨/٢/٢ هـ .



يقرر مايلي :

أولاً : تقوم الجامعات وما في حكمها بتحديد أعداد الطلاب الذين ستقبلهم في

كل عام بشكل دقيق وفق الآتي :

أ - الطاقة الاستيعابية الفعلية لكل مؤسسة تعليمية عليا .

ب - يكون القبول وفقاً لاحتياجات التنمية ولا يقبل في الأقسام

الأخرى إلا في حدود ضيقة .

ثانياً : تقوم قطاعات التعليم العالي في المجالات الفنية والتقنية بالتوسع في القبول

ويدخل في ذلك البرامج الإعدادية بمعهد الإدارة العامة ، وكلية التقنية

التابعتان للهيئة الملكية للجيبيل وينبع وغيرهما .

ثالثاً : الموافقة على إنشاء ثلاث كليات للمجتمع في كل من حائل وتبوك

وجازان وتعد وزارة التعليم العالي المناهج والتخصصات والجدول الزمني

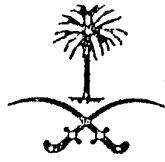
لكل كلية بحيث يتم تأهيل وتدريب الخريجين وتزويدهم بالمهارات العلمية

والتقنية التي تمكنهم من العمل في المجالات العملية التطبيقية في مختلف

حقول العلوم والتقنية الحديثة .

رابعاً : تقوم وزارة التعليم العالي بإعداد تصور جديد لإنشاء كليات أهلية في

ضوء أحكام نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ورفعها للمجلس .



خامساً : الاستمرار في توفير الموارد المالية لقطاع التعليم العالي بما تتطلبه خطط التنمية الشاملة وبما يمكن من زيادة الإنفاق على أوجه الاستثمار في ذلك القطاع بكافة فروعها بما في ذلك المجالات التقنية والفنية والإدارية .

سادساً : ترشيد الإنفاق التشغيلي في الجامعات ، ووضع قواعد لمنح دراسية ، وتنظيم المكافآت المالية لذوي الحاجة من الطلاب .

سابعاً : تمكين القطاع الأهلي من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح على أسس إدارية وعلمية واقتصادية ومالية سليمة ، للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكتملة بذلك ما تقوم به الجامعات الحكومية .

ثامناً : تشجيع القطاع الأهلي على المساهمة في تمويل برامج ومراكز ومنح دراسية في الجامعات وفق ضوابط تنظم ذلك .

تاسعاً : توجيه الشركات والمؤسسات الأهلية الكبيرة بأن تضع برامج ضمن أعمالها لتأهيل وتدريب السعوديين .

عاشراً : البدء بتنفيذ الكليات التقنية الخمس التي سبق اعتمادها من مجلس التعليم

العالي وصادر الأمر السامي رقم ٧/ب/٩٠٤٥ وتاريخه

٢١/٦/١٤١٦ هـ بإنشائها .

رئيس مجلس الوزراء